

# الإسلام

## وتطور المجتمعات

معالي الاستاذ مصطفى الزرقا

استاذ قسم الفقه والتشريع / كلية الشريعة / الجامعة الاردنية

تتابع المجتمعات البشرية مسيرتها في قوافلها وهي تطوي مراحل الحياة على طريق التطور والتغير، تخلع لبوسا وتلبس آخر، وتأخذ هذا وتدع ذاك، وتتقص من شيء، وتضيف آخر، وتبتدع ثالثا على طول طريق الحياة. فإلى أي حد يقبل الإسلام من أهله التطور في المفاهيم والقيم والأحكام والاستحسان والاستقباح، وفي الإيجاب والحظر والتسامح، وفي الغايات والمقاصد، وفي الأساليب والوسائل؟ لأن كلمة التطور الدارجة اليوم تشمل كل ذلك.

وان اعطاء الرأي السديد البصير في موقف الإسلام من هذا التطور بجميع اتجاهاته وصوره والوانه يستدعي، ولو بنظرة عجيلى، تمهيدا ضروريا نعرض فيه بعض مقدمات ونتائجها، ونحدد غاية الإسلام وخصائص دعوته ومداها، مما ينبى امام ابصارنا معالم الطريق الصحيح الذي نتلمس معرفته لنسير فيه بشعار الإسلام، دون ان نضل ففسير بشعاره في غير طريقه. ذلك ان الفهم من البداية على اسس ومقدمات مسلم بها يزيح من الطريق كثيرا من الشبهات، ويميز بين المشتبهات، ويغني عن كثير من المناقشات في غير محلها لوروعيت المقدمات المسلمات.

## مقدمات

### المقدمة الاولى

#### تحديد غاية الاسلام :

ما غاية الاسلام من نظامه واحكامه ، او ما هدف دعوته ؟

الاسلام دين منزل يتمثل به نظام اصلاحي لتقويم سير قوافل البشرية واجيالها عبر طريق الحياة الطويل الذي لا يعرف آخره كما لم يعرف اوله الا من نصوص الاديان السماوية التي تحدثنا عن عالم من الغيب لا تصل اليه ابصارنا وعلوهمنا في عالم الشهادة الذي نعيشه بحواسنا ومداركنا .

فغاية الاسلام العامة يرجع في تحديدها الى دستور الاسلام وهو القرآن والى رسول الاسلام . فالقرآن يقول في تحديد هذه الغاية :

« يا ايها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول اذا دعاكم لما يحبيكم » (١) .

الى امثالها من الآيات القرآنية ، مثل قوله تعالى فيه : « ولكم في القصص حياة يا اولى الالباب لعلكم تتقون » (٢) وقوله « الله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات الى النور » (٣) وذلك باعتبار ان هذه الحياة الدنيا في عقيدة المسلم هي ممر وليست بمقر ، فهي طريق الى نعيم او الى جحيم دائمين في حياة اخرى بحسب سلوك الناس في هذه الحياة ، وطاعتهم او عصيانهم لاوامر الله خالقهم ، لان خالقهم وخالق الكون كله هو اعلم بما يصلحهم وما يفسدهم ، فعليهم طاعته واتباع الطريق الذي يرسمه لهم فيما لم يترك تقديره اليهم ، لان عواقبه تحجبها عن مداركهم القاصرة المحدودة حواجب وملابس كثيرة .

« وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله » (٤)

(١) سورة الانفال / ٢٤

(٢) البقرة / ١٧٩

(٣) البقرة / ٢٥٧

(٤) الانعام / ١٥٣

« كتب عليكم القتال وهو كره لكم ، وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم والله يعلم وانتم لا تعلمون » (١) .  
وجاء في الحديث النبوي الثابت : « انما بعثت لاتمم مكارم الاخلاق » (٢) .

### المقدمة الثانية

#### مدى دعوة الاسلام

#### والخاصة المميزة لها عن سواها

(أ) ان دعوة الاسلام دعوة عامة للبشر اجمعين في جميع البيئات وجميع العصور اللاحقة الى آخر الدهر .

وفي ذلك يقول القرآن خطابا لارسل ﷺ : « وما ارسلناك الا رحمة للعالمين » (٣) .  
ويقول أيضا : « وما ارسلناك الا كافة للناس » (٤)

(ب) ان رسالة الاسلام خالدة ، فهي خاتمة الرسالات الالهية الى البشر ، ناسخة غير منسوخة .  
وان رسول الاسلام محمداً ﷺ هو آخر الأنبياء . ولهذا وصفه الله في القرآن بأنه « رسول الله وخاتم النبيين » (٥) .

وقال الرسول ﷺ : « وأرسلت الى الخلق كافة وختم بي النبيون » (٦) .

### المقدمة الثالثة

#### محتوى نظام الاسلام

#### والنواحي التي يتناولها بالاصلاح والتنظيم

ان الاسلام نظام يقوم على خمس ركائز :

١ - عقيدة ، لاصلاح الحياة العقلية وتحرير العقل من الوثنية والخرافات والالوهام

(١) سورة البقرة / ٢١٦

(٢) حديث صحيح رواه احمد في مسنده عن ابي هريرة ، والبخاري في الادب المفرد وغيرهما .  
وفي رواية اخرى : صالح الاخلاق ، والاولى اشهر بين الناس وهذه اشهر عند حفاظ الحديث النبوي  
( انظر : فيض القدير للمناوي ) .

(٣) سورة الانبياء / ١٠٧

(٤) سورة سبأ / ٢٨

(٥) سورة آل الاحزاب / ٤٠

(٦) مختصر صحيح الامام مسلم للمنذرى - كتاب الصلاة - من الحديث / ٢٥٧

- ٢ - عبادة ، لأصلاح الحياة الروحية ومراقبة النفس وتذكيرها بالحساب الاخير كيلا تغريها المفاسد والشهوات والاطماع .
- ٣ - قانون الزامي ناظم للعلاقات ، يصون الحقوق ويقيم العدل .
- ٤ - قواعد اخلاقية موجهة الى الافضل من الكمالات الانسانية بصورة غير الزامية .
- ٥ - سيادة حاكمة تقوم على صيانة الركائز الاربع وحمايتها من العبث بها من الداخل او الخارج .

- ٢ -

### النتائج التي تعطيها هذه المقدمات الثلاث

من هذه المقدمات الثلاث الآتفة البيان نخرج النتائج التالية :

النتيجة الاولى : - ان المشرع في عقيدة الاسلام هو الله سبحانه وتعالى : « شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي اوحينا اليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى... » (١) وطريق تبليغ شرع الله اليها هو رسوله ﷺ . فهو يبلغ عن الله تعالى ما يوحى اليه للتبليغ وهو شيطان :

- ١ - القرآن وهو كلام الله لفظا ومعنى وليس للرسول ﷺ فيه اثر سوى نقله وتبليغه لفظا وترتيا . والقرآن هو دستور الاسلام وهو يقرر المبادئ الاساسية في الاسلام .
- ٢ - السنة النبوية وهي مجموع أقوال الرسول وافعاله واحواله التعليمية التي يسمعها ويشهدها من هم معه من الصحابة الكرام ، وتنقل الى من يغيب عنها نقلا موثوقا به في وضوح دلالاته ، وفي الثقة بصدق ناقله وامانتهم .

والسنة النبوية هي في شؤون التشريع من كلام الرسول لفظا ومعنى ، ومن وحي الله توجيهاً « وما ينطق عن الهوى ، ان هو الا وحي يوحى » (٢)

وللسنة النبوية ثلاث وظائف :

(١) سورة الشورى / ١٣

(٢) سورة النجم / ٤

١ - شرح القرآن وايضاح معانيه المقصودة .

٢ - بيان الاحكام التفصيلية والتطبيقية التي ليس محلها القرآن بصفتها الدستورية مما أجمله القرآن اجمالاً .

٣ - اضافة ما سكته عنه القرآن من حقوق وواجبات واوامر ونواه في كسل ما لا يتعارض مع الاسس التي ارساها القرآن ، وذلك باحالة عامة من القرآن على السنة النبوية : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » (١)

فالسنة النبوية منزلتها من القرآن في نظام الاسلام منزلة القوانين اليوم من الدستور الاساسي : تطبق القوانين تفصيلاً ما قرره الدستور اجمالاً ، وتضيف في كل ما سكته عنه ما لا يتعارض معه :

النتيجة الثانية - ان كل سلطة في نظام الاسلام ( ودولته وفي ظل سيادته ) هي سلطة تنفيذية لا تشريعية حتى الرسول ، فانه في صريح القرآن محض مبلغ وحاكم منفذ ، وليس بشارع . ولهذا يقول القرآن : « يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك ... » (٢) « وما على الرسول الا البلاغ » (٣)

واذا جاز وصف الرسول بانه شارع فعلى سبيل المجاز باعتبار انه هو المبلغ عن الله من الشرع ما لا يعرف الا عن طريقه وهذا بالنسبة الى المعنى الحقيقي للمشرع وهو السلطة المصدورية التي يصدر الشرع الأمر عن ارادتها . ذلك لان القرآن هو دستور الاسلام العام الذي لا يملك احد من الرسول فمن دونه تغيير شيء مما فيه من لفظ او حكم .

ومن هنا يتضح خطأ من ينعتون الاسلام بالديمقراطية نظراً الى ما فيه من حرية الرأي والافتتاح واحترام الانسان لانسانيته دون تمييز في طريق الحق والعدل والكرامة الانسانية وحقوقها بين مسلم وغير مسلم ، أو بين عرق وعرق أو بين نسب ونسب ، او بين طبقة اجتماعية واخرى ، او بين لون ولون .

---

(١) سورة الحشر / ٧

(٢) سورة المائدة / ٦٧

(٣) سورة المائدة / ٩٩

ووجه الخطأ في وصف نظام الاسلام بانه نظام ديموقراطي رغم كل هذه المزايا من قواعد الديموقراطية الحقيقية فيه ان النظام الديموقراطي بمعناه الحقيقي في الاصطلاح العلمي اليوم يجعل للشعب في كل دولة الحق المطلق في ان يختار بنفسه لنفسه بواسطة ممثليه ما يشاء في العقيدة والتشريع والتنظيم الاجتماعي والحرية الفردية المطلقة في كل ما لا يتجاوز على حقوق الجماعة وحقوق الافراد الآخرين وجرياتهم . فلو اراد الشعب بمحض اختياره ان يجعل الاتحاد مثلا او حرية الاتصال الجنسي اساسا في الدستور كان ذلك واجب التنفيذ في التشريع والحكم بحسب النظام الديموقراطي ، والعكس بالعكس لو اراد الشعب منع ذلك . وللشعب ان يستبدل دستورا بدستور : وبالأمر القريب ابيحت اللواطة في انكلترا اعرق البلاد في النظام الديموقراطي ، والغيت عنها العقوبة التي كان يفرضها قانون ، واعتبر مجلس العموم فيها الغاء هذه العقوبة تقدما احرزته الامة الانكليزية ونصرا على الرجعية .

وهذا لا يمكن ان يقبل في النظام الاسلامي ، فالدستور الالهي فيه هو القرآن لا يملك احد حق تغيير شيء منه او الاستبدال به . ومن استباح لنفسه هذا الحق خرج من الاسلام . فواجب كل من الحاكم الزماني والمحكوم (اي الشعب والسلطة) الخضوع لشرع الله وتطبيقه فقط ابد الدهر ، لانه ارادة الله التي لا معقب لها .

فالاسلام نظام مستقل عام شامل لجميع نواحي الحياة الانسانية في مجالاتها الفردية والاجتماعية على صعيد العقيدة والعبادة والمعاملة والحقوق الخاصة والعامة وفي جميع شعب الحياة من سياسية واقتصادية وغيرها : يمشي امام الحياة قائدا ، لا وراءها منقادا ، ثم « فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر » (١)

ولكن تنفيذ النصوص الاصلية في الاسلام هو طريق واسع القابلية لتعدد الوجوه واختلاف التقدير في ضمن الخطوط العريضة دون الخروج عنها ، ذلك لان تطبيق الشرع الاسلامي يحتاج الى فهمه نصا وروحا ، وهذا الفهم يحتاج الى اعمال الفكر والاجتهاد ممن هو اهل لذلك . وهذا الاجتهاد - رغم القواعد والاصول التي تضبطه - لا يمكن ان تنفق فيه الانظار في غير الكليات والخطوط العريضة ، عند تعدد الاحتمالات في فهم النص ، ومقصد الشارع ، وتعدد وجوه القياس والاستحسان والاستصلاح فيما ليس فيه نص ثابت واضح الدلالة .

هذا الذي عرضته كله هو تأسيس لا بد منه في معالجة موضوعنا ، والا لم يكن امامنا سبيل لحوار منتج تقوم به حجة ، لعدم الانطلاق من اسس متفاهم عليها عند اختلاف الرأي .

وهنا يبرز امامنا السؤال الذي هو عماد البحث . ذلك السؤال هو : كيف الجمع بين عموم رسالة الاسلام اذا كانت ثابتة على الدهر دون امكان تغيير ، وكانت كل سلطة قائمة فيه انما هي منفذة لا شارعة ، كيف الجمع بين هذا وحاجات المجتمع البشري ، وهو مجتمع متطور لا تقف فيه حياة البشر على حال واحدة في مختلف الامكنة والازمنة دون تطور ، لان حياة الانسان حياة فكر وابداع واستمتاع ، وهذه كلها عرضة للتطور والتغير في كل مجال : في الاعتقاد ، والمفاهيم ، والقيم ، وميزان الاصلحية ، والرغبات والمنافع والتقاليد الاجتماعية ، والنظريات العلمية والتربوية ، وغير ذلك من الغايات والوسائل .

فهل يجاري الاسلام حياة البشر في تطورها ، فينتور معها ويتغير كما تتغير كيلا يفصل عن ركبها ، او يبقى ثابتا ، وعندئذ لا يصلح ان يكون شرعها الخالد الذي يرافقها في طول الطريق ، ويستجيب لحاجاتها المتطورة ؟

هذا هو بيت القصيد في هذا البحث ، وهو يحتاج الى مؤلف ضخم ، ولكننا نقف في هذا البحث العاجل على المفارق والمعالم الرئيسية فيه بقدر ما يتسع له المقام

- ٣ -

### تحديد معنى التطور

من المقرر في اوليات علم المعقول والفلسفة ان الحكم على الشيء فرع عن تصوره ، فاذ لم يكن للتطور في اذهاننا مفهوم واضح وصورة مستبينة لا يمكن ان نصدر حوله حكما . وعليه يجب ان نحدد معنى التطور ، ونعرض من صورته الواقعية ما يوضح لنا معالمة ، ليمكن بعد ذلك تحديد موقف الاسلام منه .

ان التطور مشتق من الطور وهو الحالة المرحلية لشيء ما فالتطور هو الانتقال من طور الى طور آخر ، اي طور كان ، والتطوير هو تحويل الشيء من حال كان فيها تارة ما الى حال غيرها تارة اخرى ، كما يفيد المعجم الوسيط ، وهو المعنى العرفي ايضا .

ينضح من هذا التعريف للتطور ان الطور الجديد الذي تحول اليه الشيء المتطور ليس مقيدا بالافضلية ، فقد يكون التحول في التطور الى حال اسوأ ، كما في الامراض عندما يقال : ان مرض فلان قد تطور ، وقد يكون الى حال احسن وافضل ، كما في قول القرآن العظيم حكاية عن نوح عليه السلام في وعظ قومه وتذكيرهم بفضل الله تعالى عليهم : « وقد خلقكم اطوارا » .

والتطور يجري في الامور الطبيعية غير الارادية كما في تطور النبات والحيوان في نشأته من بدايتها الى ان يكتمل ، ثم يكتمل ، ثم يشيخ ويضعف ؛ ويجري التطور ايضا في الامور الارادية المكتسبة ، كما في تطور علم المتعلم وادراك الحرج مع الزمن من سطحية الى رسوخ وكما في العادات التي تنقلب بالادمان والاستمرار الى شبه طبيعة ثانية ثابتة ، فتكون بذلك قد تطورت .

وهكذا يجري التطور في كل شيء : في الافكار والعقائد ، والقيم في المفاهيم والاخلاق والتقاليد ، وفي الصور العادية للحياة ومستلزماتها من مأكل وملبس ومسكن ، ووسائل المواصلات ووسائل الاعلام ، وفي الحرب وظروف السلام ، والآلات ، والاعمال ، والعلوم والفنون ، والعلاقات بين الاشياء ، والعلاقات بين الناس .

هذا ، وإن التطور الذي يعترى العقائد والاديان نوعان :

( الاول ) - تطور في العقيدة الدينية نفسها ، كما في الوثنيات التي انتقلت في بعض الأمم من طور بدائي بسيط الى طور مركب امتزج فيه الفن والخيال والحب والجمال بفكرة الالهية أو الربوبية ، كما كان عند اليونان .

( الثاني ) - تطور في تقويم الناس لقيم بعض الاعمال الدينية ، وفي سلوكهم الديني ، مع بقاء الدين في ذاته ثابتاً .

فالاديان التي يستنبطها الناس بأخيلتهم وتصوراتهم يطرأ عليها كلا النوعين من التطور الديني .

اما الاديان السماوية المرتبطة بنصوص ثابتة فلا يعترىها الا النوع الثاني من التطور ، اي التطور التقويمي والسلوكي ، لأن الدين هو تلك النصوص الدينية نفسها ، فما دامت موجودة



ثابتة فلا تطور فيها ، الا اذا فقد اصلها وإعتراه التغيير والتبديل فان الدين السماوي عندئذ يلتحق بالنوع الاول في امكان تطوره نفسه .

وعندما نتساءل عن الاسلام والتطور ، وهو موضوع بحثنا ، فاني لا أرى المقصود به تطور الدين نفسه بالمعنى الآنف الذكر . وانما المراد به - في تقديري - التساؤل عن موقف الاسلام من تطور الحياة البشرية في أوضاعها وعاداتها وتقاليدها وقيمها الاجتماعية وسلوكها في بناء الأسر وما الى ذلك ، وما حكم الاسلام في هذا التطور ، ومدى رضاه عنه واقاراره له وتسامحه فيه ، باعتبار منافاته لأوامر الدين وتوجيهاته . او عدم منافاته لها ، او درجة تلك المنافسة ، وليس المراد التساؤل عن تطور الاسلام نفسه لأن الاسلام مرتبط بنصوص ثابتة محفوظة لا تتغير ولا تتبدل . وفاقاً لقوله تعالى : « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » (١) فهو في ذاته ايسر عرضة للتطور ما دامت نصوصه الأساسية محفوظة وثابتة ، وكل انحراف عنها ، او اهمال لها او اساءة في التطبيق لا يغير منها شيئاً ، بل تبقى هي الحجة القائمة والمحجة (٢) الواضحة . ولكن التطور والتغير قد يعترى الفكر الاسلامي . اي فهم الناس للاسلام . فهذا قد ياله التطور نتيجة لتقديرات جديدة ، وتجارب في التطبيق تستدعي تغييراً في النظر الاجتهادي البريء المنحرف الذي يهتم صاحبه معرفة مراد الشارع الاسلامي وغرضه من النص ، كما يعترى التطور التشويهي الناشئ عن جهل او سوء قصد بادخال المفاهيم والقيم غير الاسلامية على الفكر الاسلامي عندما لا يمكن تحريف نصوصه المحفوظة الثابتة .

وهنا تبرز في الاسلام حاجة الى التنقية والصيانة وتصحيح الأفكار الاسلامية التي علقت بها الشوائب ، وتوجيه الناس الى الطريق الاسلامي الصحيح نظرياً وعملياً في جميع الآفاق التي يغطيها الاسلام بأحكامه . وهذه الحاجة سماها الرسول نفسه ﷺ تجديد الأمر الدين .

فقد ورد في الحديث النبوي الثابت عن رسول الله ﷺ انه قال : « يبعث الله لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها » (٣) .

(١) سورة الحجر / ٩

(٢) المحجة الطريق العريض ، وفي الحديث النبوي : « لقد تركتكم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها (يعني الشريعة الاسلامية) »

(٣) رواه كثيرون من ائمة علماء الحديث في مؤلفاتهم منهم ابو داود في سننه وغيره ايضاً عن الصحابي الجليل ابي الربيع بن سايمان . وقد اتفق حفاظ الحديث النبوي على توثيق رواية هذا الحديث وصحة اسناده .

وقد تكلم العلماء كثيراً على هذا الحديث شرحاً وتحليلاً وبياناً لمعنى التجديد المقصود ، وسبب هذا التوقيت بمائة سنة لظهور الحاجة الى التجديد . ويستخلص من كل كلامهم معنى للتجديد متفق عليه مهما اختلفت التعابير والتصوير ، وهو تنقية الدين الاسلامي مما يلصق به في افكار الناس من أمور دخيلة عليه غريبة عنه ، من بدع وخرافات تشوه صورته الأصلية الصافية ، ثم إحياء ما أهمل منه من واجبات الزامية ، وسنن تكهيلية ، ومطالب استحسانية يستدعيها كمال الدين وحسن تطبيقه ، أي ان تجديد الدين يكون علمياً وعملياً ، أي في الفكر والتطبيق والسلوك .

وهنا لا بد من وقفة تأملية ونظرة تحليلية بعد شرحنا آنفاً لمعنى التطور ، وآفاق الحياة التي يشملها ، للمقارنة بين التطور والتجديد .

فالتجديد بالمعنى المشروح المقصود ليس هو ادخال شيء جديد على الدين الاسلامي ليس منه ولا تشمله نصوصه العامة ، لأن ذلك عندئذ ليس تجديدأ بل تكميل لنقص في الدين ، وان الاسلام لا نقص في نصوصه وأصوله وقواعده التي استوعبها القرآن والسنة النبوية مصداقاً لقوله تعالى : « ما فرطنا في الكتاب من شيء » (١) .

وقوله أيضاً في آخر ما نزل من القرآن : « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً » (٢) .

فنع الخرافات والأوهام كالنوسل بغير الله من قبور ونحوها لألجاح المقاصد وتحقيق الرغائب هو تجديد علمي في الفكر الاسلامي .

وتوجيه الناس الى الواجبات الكفائية العامة التي يتوقف عليها حماية المجتمع الاسلامي أو صيانه كالجهاد وانشاء الميآتم والمدارس الاسلامية والمستشفيات بعد ان انصرف الناس عن اقامة الواجبات الكفائية لما تتطلبه من توضحية ، واقتصروا في مفهوم التقوى وسلوك طريقها على الواجبات العينية فقط من صلاة وصيام لرخصها وعدم تطلبها للتوضحيات ، هذا التوجيه للناس في ذلك كله وأمثاله هو تجديد في الفكر الاسلامي وفي التطبيق العملي معاً .

وسوق الحاكم الصالح للناس الى الجهاد دفعاً للدفع العدو المهاجم وتخليص البلاد بعد ان غفل الناس

(١) سورة الانعام / ٣٨

(٢) سورة المائدة / ٤

عنة وشغلهم خصوماتهم وأهواؤهم ، كما كان من صلاح الدين في تطهير البلاد الاسلامية من الغزو الصليبي ، هو تجديد ديني في التطبيق العملي . وكذا استعمال الأسلحة الحديثة بدلا من القديمة التي لم يبق فيها غناء هو تجديد للدين في التطبيق العملي ايضاً .

ولكن شيئاً من ذلك ايس تكميلاً للدين . لأنه مشمول بنصوصه العامة في التنديد بالخرافات والأوهام — وبتعطيل العقول . وفي الأمر بالجهاد والاعداد له بكل الاستطاعة :

« واذا قيل لهم اتبعوا ما انزل الله قالوا بل نتبع ما وجدنا عليه آباءنا ، أولو كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون » (١) .

« وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة » (٢) .

هذا هو المقصود بتجديد الدين الاسلامي في هذا الحديث : إحياء ما درس من معالمه ، وترميم ما توهن من لبنانه بسوء الاستعمال ، وإزاحة ما اقيم في طريق مسيرته البناء للحياة البشرية الصحيحة الكريمة الطيبة من عوائق . أو نصب فيها من نصب وهمية لتشد الأبصار الى غير الخالق تعالى عن جهل أو عن مكر .

اي ان التجديد هو اعادة الدين الى رونقه الاصلي وحالته النقية الاولى فكراً وعملاً ، اي اعادته كما كان جديداً في أوله .

فما وقع هذا كله من التطور السالف البيان والشرح ؟

ان المقارنة اصبحت واضحة بعد هذا دون غناء في التأمل : فالتطور قد يكون تجديداً صحيحاً ، والتجديد دائماً تطور . ولكن هناك منطقة مختلفان فيها اختلافاً كبيراً ، بل يتنافيان : فالتطور قد يكون من حسن الى سيء ومن صحيح الى فاسد ، ومن خير الى شر في عادات الناس وأوضاعهم وسلوكهم والقيم التي يتبنونها ، وقبول الدخيل المنافي للحياة الاسلامية السليمة . فهذا فساد يحتاج هو الى تجديد وليس بتجديد ، كما هو واضح بعد ما تقدم .

(١) سورة البقرة / ١٧٠

(٢) سورة الانفال / ٦١

## كيف يستجيب الاسلام لحاجات الحياة المتطورة

### في تطور سليم ؟

من البديهيات التي لا تقبل المراء والجدل أن في الكون والحياة حقائق واقعية ثابتة في النواميس الطبيعية ، والفطرة والغرائز البشرية ، والمدرجات الرياضية والعقلية ، والمفاهيم والقيم ، لا يترتبها تغير أو تطور . فكما نجد هذا الثبات في النواميس الكونية في المادة كثبات نظام الكواكب في الفضاء ، وسقوط الاجسام في الهواء ، وتوازن السوائل ، نجد مثل هذا الثبات في كثير من شؤون الحياة البشرية في الفطرة الانسانية وغرائزها فردية وجماعية ، وفي المدرجات ، وفي القيم أيضا بالنظر الانساني الاجتماعي ، كحب انتقام المظلوم من الظالم ذلك الحب المغروس في الغرائز البشرية ، وكضرورة العلم ووجوب تحصيله بكل وسيلة ، وفتح طريق التفكير لعقل الانساني ، وسيادة النظام العادل في الحياة الاجتماعية ، وكذلك ضرر الجهل لحيلولته دون التقدم في الحياة الانسانية ، وضرر الظلم الفردي والاجتماعي ، وضرورة حياد القضاء ، وأهلية القاضي وكل مكلف بمهمة ، ووجوب الأمانة التي توطد الثقة في النفوس ، وضرر الخيانة وكل ما يهدم الثقة ، ووجوب التوازن بين الحقوق والالتزامات التي يفرضها التشريع ، والالزام بالعقود الصادرة عن ارادة حرة واختيار ، والوفاء بالعهود ، وأمثال هذه الأمور والمفاهيم والقيم في الحياة البشرية وكحسن التوزيع للثروة القومية والعدل في توزيع الخدمات العامة بين الرعايا ، وتفاوت التكليف للمكلفين بحسب تفاوت طاقاتهم ، وصيانة الحقوق العامة والخاصة من التجاوز عليها ، واقامة الزواجر الرادعة بالقدر الكافي للتأديب ، والعناية بالفرد وتكوينه وكرامته كالعناية بالجماعة دون المزيد في احدهما على حساب الأخرى لأن الجماعة الصالحة لا يمكن ان تتكون من أفراد فاسدين او مهملين او مكبوتين ، ووجوب التنمية الاقتصادية باستمرار لأن الفقر لا يمكن ان يكون خيرا في الحياة ، الى غير ذلك من كثير المفاهيم والقيم الاساسية التي تتصف بالثبات والخلود ما دامت الحياة البشرية قائمة على وجه الأرض . فلا يمكن ان يأتي يوم تتطور فيه هذه المفاهيم والقيم فيصبح الجهل افضل من العلم ، ويصبح الظلم خيرا من العدل ، ويصبح عدم العدل في التكليف بحسب القدرة هو النظام الأصالح ، وعدم توازن الحقوق والالتزامات هو الأرجح ، الى غير

ذلك من صور الانقلاب والانعكاس في القيم بالنظر الانساني ، كما قد تنقلب او تنعكس او تتفاوت الأذواق الفنية لدى الفنانين مثلا في تفضيل الألوان او الأنغام الموسيقية او الاساليب الشعرية ونحوها ما بين عصر وعصر ، وقوم وقوم .

اذا عرفنا هذا نجد ان الاسلام قد أتى بأحكام ومقررات اساسية ثابتة في النواحي ذات القيم الثابتة مما ذكرنا آنفا جانبا من أمثلته التي لا يتصور ان يعثر بها تطور في الحياة العادية الطبيعية تنعكس فيه قيمها ويصبح هذا العكس هو الأساس المعبر ، ولكن يمكن في الظروف الاستثنائية والطوارئ غير العادية هذا الانعكاس ، فيصبح الكذب في خبر مثلا طريقا وحيدة للنجاة او انقاذ الغير من ظلم فادح ، ويصبح اخذ مال الغير بدون اذنه سبيلا وحيدة لانقاذ جائع من الموت جوعا ، وتصبح قسوة القضاء في العقاب الزاجر هي الوسيلة الحتمية لاستتباب الأمن وحفظ النظام في حالات الفوضى والاضطراب ، ونحو ذلك . ففي هذه الحالات الاستثنائية غير الدائمة فتحت الشريعة الاسلامية باب المعضرة والترخيص وتقرر في فهمها بدلالة النصوص : أن «الضرورات تبيح بعض المحظورات» بالقدر الذي يندفع به الاضطراب :

#### الامثلة :

أ ( - ففي التنظيم الاجتماعي مثلا منعت الشريعة الزنى بلا هوادة ، لأنه يقوض حياة الأسر ويفسدها ويستتبع من المآسي والمفاسد والامراض الجسدية والخلقية ما لا يقف عند حد ، كما منعت وحرمت الوسائل المفوضية اليه والممهدة له كخلو الرجل بامرأة أجنبية عنه في مكان منفرد ، أو سفرها معه دون مرافقة زوج او قريب محرم ، وهذا حكم دائم خالد في الشريعة لأنه متصل بالغرائز التي لا تتغير ولا تتبدل ، ولا علاقة له بتطور المجتمع وانتشار الثقافة العامة او الجنسية ، ورفي الحضارة أو تدنيها في المجتمعات . وكذا أوجبت احتشام المرأة في لباسها ومظهرها وستر مفاتها وزينتها عن غير الزوج والمحارم ، لأن من المبادئ العامة التي دلت عليها النصوص الاصلية في الشريعة مبدأ «سد الذرائع» اي منع كل ما يؤدي ويدعو الى الفساد لأن ما يؤدي الى شيء يأخذ حكم ذلك الشيء . ولذلك حرم القليل من الخمر وان كان لا يسكر ، لأنه يؤدي الى الدرجة المفسدة ان لم يكن مع شخص معين يضبط نفسه فمع غيره .

( ب ) - وفي النظام القانوني والحقوقى والقضائي أتت الشريعة في كل من الميدانين :  
ميدان الحقوق الخاصة بفرعها المدني والجنائي ، وفي ميدان الحقوق العامة بفرعها الداخلي  
أي : الدستوري والاداري والمالي ) والخارجي ( اي الدولي ) - أتتنا النصوص الاصلية  
في القرآن والسنة النبوية بقواعد ومبادئ أساسية كلية من النوع الثابت الذي لا يقبل التغير  
والانقلاب في المفاهيم والتقويمات الانسانية ، وتركزت التفاصيل ووسائل التطبيق للاجتهاد  
بحسب المصالح والحاجات الزمنية المتطورة . والامكانات المكانية ، ولم تتناول شيئاً من  
الجزئيات والفرعيات بالتفصيل الا قليلاً مما اريد منع اختلاف النظر في تقديره كاحكام  
الميراث وبعض أحكام الطلاق وعقوبات بعض الجرائم الشديدة الأثر في المجتمع الاسلامي ،  
وهي عقوبات الحدود الخمسة .

أما عقوبات سائر الجرائم الأخرى بلا حصر فمروكة للتقدير الزمني بحسب الحاجة  
والمصلحة ، وتسمى عقوبات التعزير .

وقد ورد في هذا الباب كلمة عن الخليفة الاموي العادل عمر بن عبد العزيز تمثل خير  
تمثيل تجاوب نظام العقوبات التعزيرية مع الحاجة الزمنية المتطورة ، حين قال : « يحدث  
للناس من العقوبات بقدر ما يحدث منهم من التجور » .

والواقع ان الكليات الاساسية ، والقواعد الصحيحة التي يقوم عليها بنيان العدل في  
الحياة الاجتماعية هي في الغالب فوق متناول الاختلافات النظرية او التطور والتغير في جميع  
البيئات ، لأنها تنصل بالفطرة والاحساس الانساني الراسخ ، فجاءت نصوص الشريعة في  
القرآن والسنة النبوية كاشفة عن قضاياها الثابتة القيم ، وكانت هذه النصوص صالحة بذلك  
لكل زمان ومكان بالنسبة للاغايات المطلوبة دون الوسائل المتطورة التي تركها الشارع لتتطور  
بحسب الحاجة . فهو قد أمر بالقضاء العادل مثلاً عن علم وبينه ، ولكنه ترك طريقة تحقيق  
هذه الغاية ووسائلها دون تحديد فلم يتعرض لكون القاضي فرداً أو جماعة ، وكون القضاء  
على درجة واحدة أو درجات ، أو هكذا في بعض القضايا الصغرى وهكذا في الكبرى ،  
أو هكذا في القضاء الاداري ، وهكذا في المدني او الجنائي . فكل ذلك لقاعدة المصالح المرسله  
المسماة بالاستصلاح والاستحسان : تختار فيه الأمة والسلطات المسئولة ما هو الأصلح بحسب  
الزمان والمكان ما دام يحقق الغاية .

ج - ومثل ذلك يرى في الشؤون الدستورية مثلاً وسواها من نواحي التشريع فقد اوجب الاسلام في نصوصه الاساسية ان يكون للأمة رأس حاكم مسئول عن كل شيء من شئونها، وأن تكون شؤون الحكم كلها بينه وبين الأمة شورى لا يستبد فيها فرد برأي أو تصرف ولو كان هو الحاكم الاعلى . وعلى هذا مضت سنة الاولين من الخلفاء الراشدين بعد الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) فهذه غاية يجب لتحقيقها وسائل وطرائق لم تحدد النصوص لأن تحديد ما يجرى عليها على حال فيأتي زمن قد لا تبقى فيه الوسائل والطرائق القديمة هي الأصلح . فقد تتطور الاوضاع والوسائل والأعراف نتيجة للتجارب المتعاقبة ومقايضة المحاسن بالمساوي في كل شأن، فترى الأمة ان الحكم بطريقة الشورى يتحقق بصورة افضل في النظام الرئاسي او النظام النيابي ( البرلماني ) ، او الملكي الدستوري ، وبطريقة جمع السلطات الثلاث وتفريقها فكل هذه الاساليب مقبول ما دام يتحقق فيه الشورى الصحيحة واشتراك الراعي والرعية في الرأي دون استبداد فردي او ميراث في الحكم ، بل يجب اختيار الشخص الاصلح الاقدر في كل موضوع بحسبه .

والمبدأ الثابت الذي لا يقبل التطور في تولية العمل في الشؤون العامة هو ما نبه اليه الرسول ( ﷺ ) وأنذر في صحيح احاديثه الشريفة ثبوتاً من ان تولية انسان عملاً عاماً من اعمال الدولة مع وجود من هو أصلح لهذا العمل منه يعتبر خيانة لله وللرسول وجماعة المسلمين . فيدخل تحت هذا الانذار النبوي كل من له ضلع في تولية او توظيف ما، حتى صوت الناخب الذي يعطيه لاحد المرشحين، ولو لم يتوقف نجاح المرشح على هذا الصوت . فالمهم تحقيق هذا المبدأ العام، ولا يهم بعد ذلك نوع النظام الذي يؤدي الى تحقيقه بصورة افضل ورقابة اكمل .

- ٥ -

### طبيعة النصوص العامة في الشريعة الاسلامية

#### أدت الى اكتنائها الذاتي في المبادئ الاساسية

ان النصوص الاصلية في القرآن، وكذا كثير من نصوص السنة النبوية، جاءت بدرجة كبيرة من العموم والمرونة اللذين توافر فيهما الى ابعاد الحدود لتحديد الاصول والمبادئ الاساسية والغايات المعرفة بالغرض الشرعي الاصلاحى المقصود دون الخوض في الجزئيات التفصيلية والوسائل الموصلة التي لو ذكرها النص لعاققت في تطبيقه المسيرة الى الهدف الثابت الخالد المقصود منه، كما ان هذه النصوص جاء كثير منها معللاً بالسبب العام الذي أوجبه .

— فالأمر بالقصاص مثلاً علل بأنه أكثر توفيراً للحياة ، ذلك لأن الثأر قد يحتاج جموعاً بريئة ، فالقصاص من المحرم القاتل عدل وأوفر للحياة .

— والأمر بإقامة العدل علل بأنه أقرب الى التقوى . ومعنى التقوى اجتناب اسباب سخط الله ، وفي طبيعتها الظلم الذي وصفه الرسول ﷺ بأنه ظلمات يوم القيامة .

— وتحريم الخمر والميسر علل بأن المآثم التي يجزان اليها اكبر من نفعهما ان كان لهما نفع متوهم ، وبأنهما وسيلة الشيطان لابقاع العداوة والبغضاء بين المؤمنين ، والهاثم عن واجباتهم التي يوجبها الدين عليهم .

— وقد يكون في تلك النصوص العامة اسم الشيء المحكوم عليه منبثاً بالعلة التي بني عليها الحكم ، كقول الرسول ﷺ « لا ضرر ولا ضرار » ، فان اسم الضرر ونفيه يفيد تعليل الحكم ، وإيجاب تعويض كل ضرر .

وبهذه العمومات والتعليل كانت هذه النصوص الى جانب عمومها ومرونتها اساساً للقياس عليها في كل ما سككت عنه النص في مختلف الفروع والشعب الخاصة :

فمنع الميسر بنوعه المعتاد عند العرب وقت مجيء النص يلحق به كل انواع القمار الاخرى المستجدة في كل عصر ، مما يشارك الميسر القديم في العلة .

— ومنع التغرير والتدليس في العقود يثبت حكمه ايضاً لكل تغرير أو تدليس من انسان لآخر في عمل أو سفر ونحو ذلك .

والامثلة في ذلك كثيرة يتضح منها ان النصوص الاصلية بعمومها ومرونتها وتعليلاتها غطت جميع الحاجة عن طريق الاجتهاد والاستنباط ثم من وراء ذلك وفوق القياس نجد قاعدة الاستحسان والاستصلاح اللذين يلبيان حاجة المجتمعات في كل ما لا يوجد فيه أساس للقياس ، أو كان القياس فيه يؤدي الى حرج ومشقة :

فبطريق الاستحسان يعدل بالمسألة عن طريق نظائرها القياسية لتعطي حكماً آخر مناسباً لظروفها وملاساتها يكون أقرب الى مقاصد الشريعة .

وبطريق الاستصلاح تؤسس أحكام قضائية جديدة لكل نشاط انساني جديد في الامور المستحدثة ، وتقام تلك الاحكام وفقاً لمقتضيات المصالح المرسلة ومعاييرها وضوابطها التي



دلت نصوص الشريعة على تحكيمها في كل امر جديد وقاعدة الاستحسان والاستصلاح  
عظيمة المبنى والاثّر في اصول الفقه الاسلامي لا يتسع المقام لعرض تفاصيلها .

ثم يأتي بعد كل ذلك دور العرف الذي يعتبر مصدرا تبعيا في بناء الاحكام الشرعية من كل  
نوع فان دوره في تفسير العمود وسائر تصرفات الارادة . وفي تحديد الالتزامات والتكاليف الشرعية  
من كل نوع ، هو دور عظيم الاهمية في تأسيس قابلية الشريعة للاستجابة الى جميع الحاجات  
التشريعية ، واكتفاءها الذاتي الدائم . فقد اعطت نصوص الشريعة وفقهها العادات والاعراف  
لمنحولة والمتطورة اعتبارا كبيرا يبنى عليه القضاء والاحكام في تحديد الحقوق والالتزامات  
والتكاليف دون حاجة الى نص خاص على كل منها سواء في ذلك الامور الديانية والتعاملية :

— فاليمين التي يخلفها الانسان ملتزما بها التزاما انما تنفذ بحسب دلالة عرف الخالف على  
المقصود . حتى ان الفقهاء صرحوا بان من حلف لا ياكل لحما مثلا ، وكان عرف  
بلده او عاداته الشخصية اكل الماشية من الحيوان البري ، لا يأثم ولا يحنث اذا اكل  
السملك لأن اليمين تنصرف الى المعتاد .

— وحفظ الامانة التي اوجب القرآن حفظها وتأييدها انما تحفظ وفقا للمألوف . فمن استحفظ  
على عقد من الجوهر فحفظه عند زوجته الامينة لا يعتبر مقصرا في الامانة اذا هلك  
بسبب ما وضعا لها ، لان المعتاد عرفا ان الانسان يحفظ مثل هذا بواسطة زوجته  
( بخلاف ما لو حفظه عند خادم مثلا ) .

— والاجير العامل الذي يتعاقد معه على عمل يومي لا يلتزم باكثر من عدد ساعات العمل  
المعتادة في عددها وفي موقعها من اليوم اذا لم ينص على خلاف ذلك في العقد ، ولو لم يكن هناك  
قانون يحدد ذلك ، لأن العرف هو الحاكم في هذا الشأن عند عدم النص التشريعي او  
التعاقدي .

والامثلة على ذلك كثيرة لا يمكن استقصاؤها . واذا اضفنا الى كل ذلك قول الرسول  
ﷺ في حادثة تلقيح النخل « انتم اعرف بامور دنياكم » مما فتح الباب للانطلاق العلمي  
والعملي في تطبيق النواميس الكونية والقوانين الطبيعية في حاجات الصناعة والزراعة والادارة

والتجارة من شئون إقامة الحياة في ظل التوجيه الديني والاستقامة والامانة لم يبق في الحياة  
افق لا يغطيه الاسلام .

وهذا التأسيس المستوعب الحكيم في نصوص الشريعة وقواعدها ومبادئها كانت شاملة  
لكل حاجة في الاسس ، وتماشي التطور في كل ما لا ينقض شيئاً من اسسها ومبادئها ، وكل  
ما يعين على حسن تطبيقها بشكل افضل . وقد استجابت احكامها وفقهها فعلاً لحاجات  
جميع العصور والبيئات والحضارات التي امتد اليها ظل الاسلام وكان فيها هو الحاكم الوحيد .

هذا ما يمكن عرضه اجمالاً بهذه العجالة حول الاسلام وتطور المجتمعات ، ارجو ان  
يكون قد القى ضوءاً وازال شكوكاً وشبهات في سبيل استعادة المسلمين ثقتهم بشريعتهم  
السمحة الغراء وفقهها العظيم الخالد .